استرداد الخدمات العامة: المدن والمواطنين يرفضون الخصخصة

لماذا تقوم الشعوب حول العالم باسترداد الخدمات الأساسية من الشركات الخاصة وإعادتها للمجال العام؟ هناك حوافز عدة وراء المبادرات القائمة على إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات، منها: وضع حد للانتهاكات التي يمارسها القطاع الخاص أو انتهاك حقوق العمال، الرغبة في استعادة السيطرة على الاقتصاد والموارد المحلية، الرغبة في منح الأفراد خدمات بتكلفة ميسورة، أو لغرض تنفيذ استراتيجيات طموحة تستهدف الانتقال الطاقي أو البيئة، على سبيل المثال.

خلال السنوات القليلة الماضية، شهدت أكثر من 1600 مدينة في 45 دولة حول العالم نحو 835 مثالا لمبادرات (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات (1) ، بحيث يتم تنفيذ تلك المبادرات في المدن الصغيرة والعواصم من خلال تبني نماذج مختلفة للملكية العامة ومشاركة متعددة المستويات للمواطنين والعمال. وعلى الرغم من ذلك، ينبثق عن هذا التنوع صورة متماسكة: يمكن استرداد أو بناء خدمات عامة فعالة، مبنية على أسس الديمقراطية وذات تكلفة ميسورة، لا يمكن تجنب حقيقة التدني المستمر لجودة الخدمات والارتفاع المستمر للأسعار، وأن عدد الأشخاص والمدن الذين يسعون لإزالة الخصخصة وإعادة الخدمات الأساسية تحت سيطرة القطاع العام آخذ في الازدياد.

www.tni.org/reclaiming-public-services

10 قصص حول (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات

1 أوسلو، النرويج

من انتهاكات لحقوق العمال إلى وظائف أفضل توفر مزايا إضافية لجامعي النفايات

في عام 2017 ، وبعد 20 عاما من المناقصات التنافسية، نجحت بلدية أوسلو في إعادة خدمات جمع النفايات إلى سلطة القطاع العام، وسرعان ما أصبحت شركة فيرينو، وهي الشركة الأخيرة التي تم التعاقد معها من القطاع الخاص، مثالا على المناقصات التنافسية التي آلت للفشل.

استلمت بلدية أوسلو عشرات آلاف الشكاوى من المواطنين الذين عانوا من عدم جمع نفاياتهم في الفترة الواقعة بين شهر تشرين الأول من عام 2016 – عندما فازت شركة فيرينو بعطاء جمع نفايات العاصمة – وشهر شباط من عام 2017. وبعد أن خضعت الشركة المذكورة للرقابة من قبل السلطة النرويجية لتفتيش العمل تبين لدى الأخيرة إن بعض العمال كانوا يعملون ما يقارب 90 ساعة أسبوعيا، وأصبح جليا أن التكاليف المتدنية لجمع النفايات كانت على حساب أوضاع العمال. بتاريخ ١ كانون الأول من عام 2017 ، قامت مدينة أوسلو بإعادة تفويض مهمة جمع النفايات إلى سلطة البلدية، وسيطرت على أصول شركة فيرينو وقامت بتعيين موظفيها السابقين (170 موظف). من المتوقع أن تكون عملية تولي المسؤولية مكلفة إذ أن عدد كبير من موظفي الشركة الخاصة الذين كانوا يعملون بدوام جزئي أصبحوا يعملون بدوام كامل لصالح البلدية ويتلقون الرواتب والمستحقات المنسوبة إلى ساعات الدوام الجديدة.

2 دلهي، الهند

الرعاية الصحية العامة هي الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق الرعاية الصحية الأساسية

في عام 2015 ، بدأت حكومة حزب عام آدمي (الإنسان العادي) المنتخبة بتنفيذ أحد الوعود التي قطعتها في الفترة ما قبل الانتخابات – الرعاية الصحية الأساسية بتكلفة معقولة – من خلال تجهيز 1000 عيادة مجتمعية في جميع أنحاء دلهي. وفي مطلع العام ذاته، قطعت الحكومة الجديدة عهدا بتدبير مبلغ 2.09 مليار روبية (أي ما يعادل 31.4 مليون دولار أمريكي) لتمويل العيادات سالفة الذكر.

ابتداء من شهر شباط عام 2017 ، قامت دائرة الأشغال العامة بتجهيز وتشغيل 110 عيادات بقيمة نحو 2 مليون روبية (أي ما يعادل 30,000$) في بعض مناطق دلهي الأشد فقرا. ونظرا لحجم العيادات الصغير وغرفها المتنقلة التي من السهل تثبيتها في أي مكان، تعتبر العيادات أرخص بكثير من العيادات الحكومية (التي يصل مبلغ كل منها إلى 450,000$). الطاقم العامل في كل عيادة يشمل طبيب/ة وممرض/ة وصيدلي وخبير/ة مختبر، وتقدم الاستشارات الطبية والأدوية والفحوصات المختبرية مجانا لجميع المرضى بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية.

منذ تأسيس العيادات خلال النصف الثاني من عام 2015 ، تدعي حكومة دلهي أن أكثر من 2.6 مليون شخصا من السكان الأشد فقرا تلقوا رعاية صحية عالية الجودة ومجانية، بينما اضطر هؤلاء في الماضي الاعتماد على العيادات الخاصة باهظة الثمن وحتى الأطباء الدجالين. إن النجاح الذي حققته هذه العيادات يعتبر التزاما بالوعد الذي قطعته حكومة حزب عام آدمي بخصوص توفير رعاية طبية أساسية لجميع مواطني دلهي.

4 هامبورغ، ألمانيا

شركة جديدة للطاقة المحلية تستعيد شبكة الكهرباء

في مطلع القرن الحالي، قامت مدينة هامبورغ الألمانية ببيع أسهمها في شركة الكهرباء والتدفئة والغاز لمستثمرين من القطاع الخاص. وفي عام 2009، عملت حكومتها المحافظة الخضراء على تأسيس منشأة عامة جديدة أطلقت عليها اسم طاقة هامبورغ، تهدف إلى بناء مرافق لتوليد الكهرباء المتجددة وبيع الكهرباء التي يتم إنتاجها.

فور تأسيسها، تمكنت المنشأة من إبراز فعاليتها من حيث رفع إجمالي حصص الطاقات المتجددة. وبحلول نهاية عام 2015، تم تركيب ما يفوق ٣١ ميغاواط من طاقة الرياح، وإتمام برنامج للطاقة الشمسية (10 ميغاواط) مع المواطنين وشركات الأعمال المحلية كشركاء في الاستثمار. تمكنت المنشأة من استقطاب أكثر من 100,000 عميل اختاروا الطاقة المتجددة المصنوعة محليا.

عندما تولى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكم عام 2011، لم يرغب بإعادة تفويض شبكة الكهرباء إلى سلطة البلدية واستثناها من جدول أعماله، وعلى إثر ذلك تم تأسيس تحالف شعبي واسع عمل على تنظيم انتخابات تلزم الحكومة قانونيا باسترداد شبكات الطاقة (الكهرباء والتدفئة المحلية والغاز) وتأسيس منشأة تتوافق مع المطالب الاجتماعية والبيئية.

في عام 2013، نجحت انتخابات هامبورغ بأغلبية ضئيلة وأعيد شراء شبكة الكهرباء عام 2015، وتم الاتفاق على تفويض شبكة الغاز إلى سلطة البلدية في 2019-2018. وبالرغم من المخاوف التي واجهتها النقابة، نشأت فرص توظيف جديدة ولم تشهد أوضاع العمل والدفعات أي تدهور.

3 غرونوبل، بريانسو ونيس

عمالقة إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات في جبال الألب الفرنسية

تعتبر غرونوبل إحدى المدن التي التزمت بإعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات وتطوير خدمات عامة محلية مبنية على أسس الديمقراطية والاستدامة. كانت المدينة سباقة في إعادة تفويض خدمات المياه إلى سلطة البلدية في مطلع أعوام الألفية الثالثة عندما قامت بإنهاء عقد فاسد مع شركة قناة السويس العالمية، وتأسيس مشغل عام جديد يوفر مياه بجودة أعلى وبتكلفة أقل ويشرك المواطنين في إدارة الخدمات. تسعى المدينة حاليا إلى إعادة تفويض جميع خدمات الطاقة المحلية إلى سلطة البلديات، بما في ذلك التدفئة الجماعية وإنارة الشوارع، من أجل مكافحة ظاهرة فقر الطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، الأمر الذي يتطلب إعادة شراء أسهم شركة «إنجي» الدولية في شركة الطاقة المحلية ويطرح قضايا عمالية معقدة.

كما قامت مدينة غرونوبل بوضع هدف طموح مبني على تزويد الأطفال بغذاء محلي عضوي 100% في المقاصف التابعة للمدارس. وتم تطوير جميع هذه السياسات في سياق موارد مالية قليلة جدا ناتجة عن الإجراءات التقشفية التي تمارسها الحكومة الفرنسية.

تقوم المدن الأخرى في فرنسا، خصوصا تلك الواقعة في منطقة جبال الألب، بتطوير خدمات عامة محلية وإعادة تفويضها إلى سلطة البلديات عبر مختلف القطاعات. فعلى سبيل المثال، بادرت مدينة بريانسو بإعادة تفويض خدمات المياه والنفايات إلى سلطة البلديات، وتهدف حاليا إلى تحقيق «صفر نهايات.» أيضا تعمل المدينة المذكورة على تطوير قطاع محلي للطاقة العامة. أما في أقصى جنوب جبال الألب، عملت تجمعات مدينة نيس – بالرغم من خضوعها لنظام حكم محافظ – على إعادة تفويض خدمات المياه والصرف الصحي ووسائل النقل العامة والمطاعم في المدارس، بالإضافة إلى مهرجان ثقافي وسوق، إلى سلطة البلديات.

6 برشلونة، اسبانيا

إعادة تنظيم الخدمات العامة لصالح الشعب

منذ أن استلم حلف برشلونة التقدمي السلطة في العاصمة الكتلانية، بادرت المدينة في تنفيذ سياسة واسعة النطاق لإعادة تفويض الخدمات التي كانت تنفذ من قبل مصادر خارجية إلى سلطة البلدية وخلق خدمات عامة جديدة. وقد سبق أن برشلونة عملت على إعادة تفويض خدمات عدة إلى سلطة البلدية، منها الوقاية من العنف المبني على أساس الجنس و٣ رياض للأطفال، وتأسيس شركة لخدمات الجنازات (دفن الموتى) تابعة للبلدية. كما قامت المدينة مؤخرا بتفويض جهة عامة منبثقة عن شركة تابعة للبلدية لتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار مقدور عليها ومبنية على أساس الشفافية، على عكس موفري الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص الذين يفرضون أسعار باهظة على عملائهم.

والأهم مما سبق، لاحقا لالتماس قدمه المجلس البلدي في شهر كانون الأول من عام 2016، باتت برشلونة تهدف إلى تفويض خدمة المياه إلى سلطة البلدية، أي التخلي عن الشركة الخاصة «أغبار»، وهي شركة تابعة لشركة قناة السويس، والتي عملت على إدارة مياه المدينة منذ القرن التاسع عشر. قامت المدينة بتأسيس رابطة لإدارة المياه العامة بالشراكة مع المدن الكتلانية الأخرى، منها التي عملت على إعادة تفويض خدمة المياه إلى سلطة البلديات، والمدن الأخرى التي تنوي على تنفيذ ذلك. بمساعدة المشغل الفرنسي «أو دو باريس» ستقوم برشلونة بتجهيز التقارير اللازمة للمرحلة الانتقالية، أي إدارة المياه العامة. وكأي مدينة كتالونية وباقي المدن في اسبانيا، تعمل برشلونة جاهدة لتحقيق مشاريع (إعادة) التفويض بالرغم من المعارضات التي تواجهها من الحكومة المركزية وسلسلة من القوانين الإسبانية التي تفرض قيود صارمة على السلطات المحلية.

5 الأرجنتين

خدمات البريد العامة تتفوق على خدمات القطاع الخاص من حيث الجودة والتغطية والتكلفة

خدمة البريد الأرجنتيني كانت الخدمة الأولى التي تم نقلها للقطاع العام في زمن حكم الرئيس كيرشنر بعد أن كانت تحت سيطرة شركة الأرجنتين الخاصة للاستثمار التي فازت بالعطاء عام 1997 ولمدة 30عام. ووفقا لما ورد في عقد العمل، توجب على الشركة المذكورة دفع مبلغ نصف سنوي للحكومة مقابل تشغيل الخدمة، واشطرت عليها الاستمرار في توظيف طاقم العمل القائم، وبالمقابل، تستمر الحكومة بمنح دعم إقليمي للشركة لتعويضها عن خسارتها الناتجة عن توصيل الخدمة للمناطق النائية.

بعد مرور عامين على توقيع عقد العمل، تحديدا عام 1999، توقفت الشركة عن تسديد مدفوعات الإتاوات للحكومة. وخلال فترة سريان العقد، باتت جودة الخدمات سيئة وأهملت الشوارع الريفية وشهدت المنطقة ارتفاعا مستمرا في الأسعار. وبعد مرور 6 أعوام، قامت الحكومة بإنهاء عقد الشركة وأعادت تأميم خدمة البريد.

بالرغم من أن خدمة البريد كانت تعمل بخسارة كبيرة عندما كانت تحت سيطرة القطاع الخاص، إلا أن حكومة كيرشنر تمكنت من تحسين جودة الخدمة وإعادة ترتيب مسالك الشوارع الريفية التي أهملتها الشركة الخاصة. كما قامت الحكومة بتخفيض تكاليف خدمة البريد ورفع مستوى الموثوقية والمساءلة التشغيلية.

المجلس البلدي لإعادة نظام الصرف الصحي إلى سلطة البلدية عام 2016 مبني على تقرير الموظفين الذي استنتج أن التشغيل الداخلي يتمكن من توفير نحو $225,000 (150,000 يورو) سنويا.

8 نوتينجهام، ليدز وبرستيول، المملكة المتحد

شركات طاقة جديد تابعة لسلطة البلديات تتحد لمكافحة فقر الطاقة

في عام 2015، قرر المجلس البلدي في نوتينجهام على تأسيس شركة جديدة لتوفير الطاقة بعد اكتشافه المعاناة التي تواجهها أسر عدة في المدينة في تسديد فواتير الطاقة. شركة روبن هود للطاقة توفر خدمة بأسعار أقل ولا تسعى لتحقيق مرابح عالية أو تثير إرباك العملاء بحزم معقدة للأسعار. الشركة المذكورة توفر أقل الأسعار على مستوى المملكة وتعمل تحت شعار «لا لمساهمين من القطاع الخاص. لا مكافآت للمدراء. نعم للأسعار الواضحة والشفافة.»

عملت شركة روبن هود على بناء شراكات مع المدن الأساسية الأخرى. ففي عام 2016، قامت مدينة ليدز بتأسيس شركة الطاقة «وايت روز» التابعة للبلدية لتوفير أسعار منخفضة وغير هادفة للربح في جميع أنحاء يورك شير وهمبرسايد. في عام 2017، وافقت مدينتا برادفورد ودونكاستر على الانضمام للشراكة بين «شركة روبن هود للطاقة» و شركة «وايت روز»، وفي عام 2015، أسست مدينة بريستول الجنوبية شركة بريستول للطاقة، التابعة لبلديتها، لتنفيذ خطة طموحة تهدف إلى توفير الطاقة للسكان وبرنامج استثماري للطاقة المتجددة في المباني والأراضي التابعة لها.

أخيرا، يقوم النشطاء المشتركين في شركة الطاقة «سويتشد أون لندن» بالضغط على مدينتهم لتأسيس شركة طاقة غير ربحية بشراكة فعالة للمواطنين.

7 من هاملتون إلى بورت هاردي، كندا

فوائد بيئية ومالية ناتجة عن إعادة خدمات المياه إلى سلطة البلدية

في عام 1994، صادقت حكومة هاملتون (أونتاريو) على شراكة (غير مبنية على مناقصة) مدتها 10 سنوات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتشغيل وترميم خدمات المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وجاءت هذه الشراكة بعد سلسلة من الصراعات بين شركة القطاع الخاص والبلدية فيما يتعلق بالتسريبات الناجمة عن مياه المجاري، الأمر الذي أدى إلى تقليص كادر الموظفين وأجبر المدينة على دفع غرامة مقابل هذه التسريبات، بفضل نصوص مبطنة وردت في العقد تهدف إلى حماية الشركة الخاصة.

بحلول نهاية الفترة التعاقدية عام 2003، أصدرت هاملتون مناقصة لتعيين شركة خاصة أخرى. لكن التعبئة المجتمعية التي رافقها عطاء بأسعار مبالغ فيها قدمته شركة المياه الأمريكية كانت دافع كاف لإيقاف عملية التجديد. في عام 2004، قامت هاملتون بإلغاء عملية طرح العطاءات وأعادت خدمة المياه إلى سلطة البلدية، وسرعان ما تمكنت هاملتون من تحقيق وفورات كبيرة ومعايير بيئية عالية.

ان السعي في تخفيض التكاليف وتوفير الجودة العالية ومنح الثقة في قدرات كادر العمل البلدي أصبحت مواضيع دارجة في الممارسات الأخيرة لإعادة تفويض خدمات المياه والصرف الصحي إلى سلطات البلديات في كندا. وأمثلة أخرى على ذلك تشمل مدينة بانف في ألبيرتا ومدينتي سوك وبورت هاردي في كولومبيا البريطانية. في بانف، على سبيل المثال، أشار تقرير الموظفين أن المدينة ستوفر $350,000 (235,000 يورو) سنويا عند تشغيل موظفي البلدية، وفي سوك، كان قرار

لكن في عام 2017، قامت السلطات المحلية بإتمام خطتها لإعادة خدمات التدفئة إلى سلطة القطاع العام، مع العلم أن قضية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لا تزال معلقة.

10 من جزيرة كاواي إلى بولدر، الولايات المتحدة

عودة الخدمات إلى القطاع العام تحقق ديمقراطية الطاقة

تعرضت جزيرة كاواي في هاواي لضغوطات استثنائية من حيث أيجاد موارد بديلة للطاقة نتيجة لتكاليف واردات الفحم والغاز والموارد الأخرى. في عام 2012، قامت تعاونية جزيرة كاواي للطاقة بشراء قسم الكهرباء التابع لشركة خاصة للطاقة والاتصالات قائمة في كونيتيكت، كانت قد عرضت قسم الكهرباء التابع لها للبيع لتسليط محور تركيزها على مجال الاتصالات. وبذلك أصبحت تعاونية جزيرة كاواي للطاقة أول تعاونية غير ربحية في الولاية لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة، خاضعة لملكية وإشراف مستخدميها، تعمل على توفير خدمات كهربائية معتمدة وبتكلفة منخفضة، وتهدف إلى تحقيق طاقة متجددة بنسبة 50% بحلول عام 2023. في عام 2016، تمكنت تعاونية جزيرة كاواي للطاقة من تحقيق نسبة 38% من الطاقة المتجددة.

منذ عام 2010 ومدينة بولدر القائمة على اليابسة تكافح في سبيل تحقيق ديمقراطية الطاقة. في بادئ الأمر، حاولت المدينة، بضغط من قبل مواطنيها، إقناع شركة الطاقة الخاصة «اكسل انيرجي» على تبني انتقال جذري نحو الطاقة المتدنية الكربون. في عام 2014، ونتيجة للعقبات التي كانت تفرضها الشركة، اضطرت مدينة بولدر إلى إصدار مرسوم ينص على تأسيس مرفقا لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للبلدية. وبالرغم من التحديات القانونية والحملات المضللة التي أطلقتها شركة «اكسل انيرجي» تباشر المدينة في تأسيس المرفق بدعم حملات فعالة بقيادة المواطنين.

تتمتع هذه المدن المتنوعة بهدف مشترك وهو الإيمان بقدرة الشركات الجديدة التابعة للبلديات على مكافحة ظاهرة فقر الطاقة ولعب دور أساسي في تحقيق انتقال عادل نحو الطاقة المتجددة.

9 فيلنيوس، ليتوانيا

التدفئة المركزية التي تم إعادة تفويضها إلى سلطة البلدية تثير تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

في عام 2016، قامت شركة الطاقة الفرنسية العملاقة «فيوليا» برفع دعوى قضائية على حكومة ليتوانيا عندما أصدرت مدينة فيلنيوس الليتوانية قرارا بعدم تجديد العقد الذي دام 15 عاما مع شركة «فيلنياوس إنيرجيا» التابعة لشركة «فيوليا» من أجل إعادة تفويض تدفئة المدينة إلى سلطة البلدية. قامت الشركة المتعددة الجنسيات «فيوليا» باستغلال معاهدة الاستثمار الثنائية بين فرنسا وليتوانيا للاستهلال في قضية تحكيم دولية تطالب بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بزعم «حملة تحرش» و «مصادرة» استثمارات تابعة لها. ووفقا لشركة «فيوليا»، تم إجبار شركتها الفرعية «فيلنياوس إنيرجيا» على إغلاق إحدى محطات الطاقة التابعة لها بعد أن قامت الحكومة الليتوانية بإلغاء المعونات لاستهلاك الغاز.

وفقا لتحقيق أجرته دائرة تنظيم الطاقة الليتوانية، كانت شركة «فيلنياوس إنيرجيا» مسؤولة عن التلاعب في سعر الوقود المستخدم للتدفئة وبالتالي رفع تكاليف الطاقة أمام الأسر بشكل كبير ودر مرابح فائضة وغير قانونية بقيمة 24.3 مليون يورو بين عامي 2012 و2014. ونتيجة لتعاظم الضغط العام، وادعاءات التزوير وغياب الشفافية المالية، رفضت مدينة فيلنيوس تجديد العقد مع شركة «فيلنياوس إنيرجيا»، الأمر الذي قاد شركة «فيوليا» على مطالبة مبلغ 100 مليون يورو كتعويض عن الأضرار. كان بإمكان تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إجبار مدينة فيلنيوس على التنازل عن قرارها والاحتفاظ بالعقد،

تشير الدراسات إلى أن الملكية المحلية قادرة على استبعاد الاعتماد على الفحم، ومضاعفة إنتاج الطاقة المتجددة وتخفيض نسبة الانبعاثات بواقع النصف، والمدن الأمريكية تبرهن أنه بالرغم من تخلي الرئيس ترامب عن اتفاق باريس بشأن المناخ إلا أن ذلك لا يمنع المدن والمواطنين من المضي قدما.

10 استنتاجات رئيسية

تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات حول العالم خلال السنوات الأخيرة، تضم أكثر من 1,600 مدينة قائمة في 45 دولة.

خلافا للتصور السائد بأن الخدمات العامة مكلفة للغاية، تبين لنا السلطات المحلية وجماعات المواطنين أن عملية إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات تتطرق إلى احتياجاتنا الأساسية وتحدياتنا الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا.

1 توجد حلول أفضل من تزايد الخصخصة وتفاقم التقشف وانخفاض التوقعات أكثر من أي وقت مضى

آلاف السياسيين والمسؤولين والعمال والنقابات والحركات الاجتماعية يسعون لاسترجاع أو تأسيس خدمات عامة فعالة، وهذه المساعي تتم في أغلب الأحيان على المستوى المحلي. يشير هذا البحث إلى وجود 835 مثالا على الأقل لمبادرات إعادة

دول مثل كندا واسبانيا والمملكة المتحدة وغيرها أعادت تفويض مختلف الخدمات العامة المحلية، مثل المسابح وتقديم الطعام في المدارس وصيانة المساحات العامة والإسكان والأمن، إلى سلطة البلديات، وأكثر من نصف قضايا قطاعي الصحة والعمل الاجتماعي سجلت في النرويج والدول الإسكندنافية الأخرى. المسح الذي أجريناه يغطي نشاطات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات التي تمت من عام 2000 إلى شهر كانون الثاني من عام 2017، إذ سجلت ٧٣١ قضية خلال النصف الأول من تلك الفترة (2000-2008) و693 قضية خلال النصف الثاني من تلك الفترة (2009-2017)، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع عمليات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطات البلديات بواقع خمسة أضعاف خلال النصف الثاني من فترة الدراسة. بلغت القضايا ذروتها عام 2012، حيث سجلت 97 قضية، ومنذ ذلك الحين باتت الأرقام مرتفعة.

2 عملية إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات هي أكثر شيوعا مما تصورنا، وتمكنت من إثبات نجاحها

يتمتع قطاعا الطاقة (311 قضية) والمياه (267 قضية) بأكبر عدد من الأمثلة حول إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات. نحو 90% من عمليات إعادة تفويض خدمات قطاع الطاقة إلى سلطة البلديات تمت في ألمانيا (٤٨٢ قضية)، الدولة المشهورة بسياستها الطموحة «انيرجيفيندي» أي سياسة التحول في مجال الطاقة. سجلت فرنسا، الدولة ذات التاريخ الأطول في خصخصة المياه وموطن الشركات الدولية الرائدة للمياه «سويس» و «فيوليا»، أكبر عدد من قضايا إعادة تفويض خدمات المياه إلى سلطة البلديات (106 قضية).

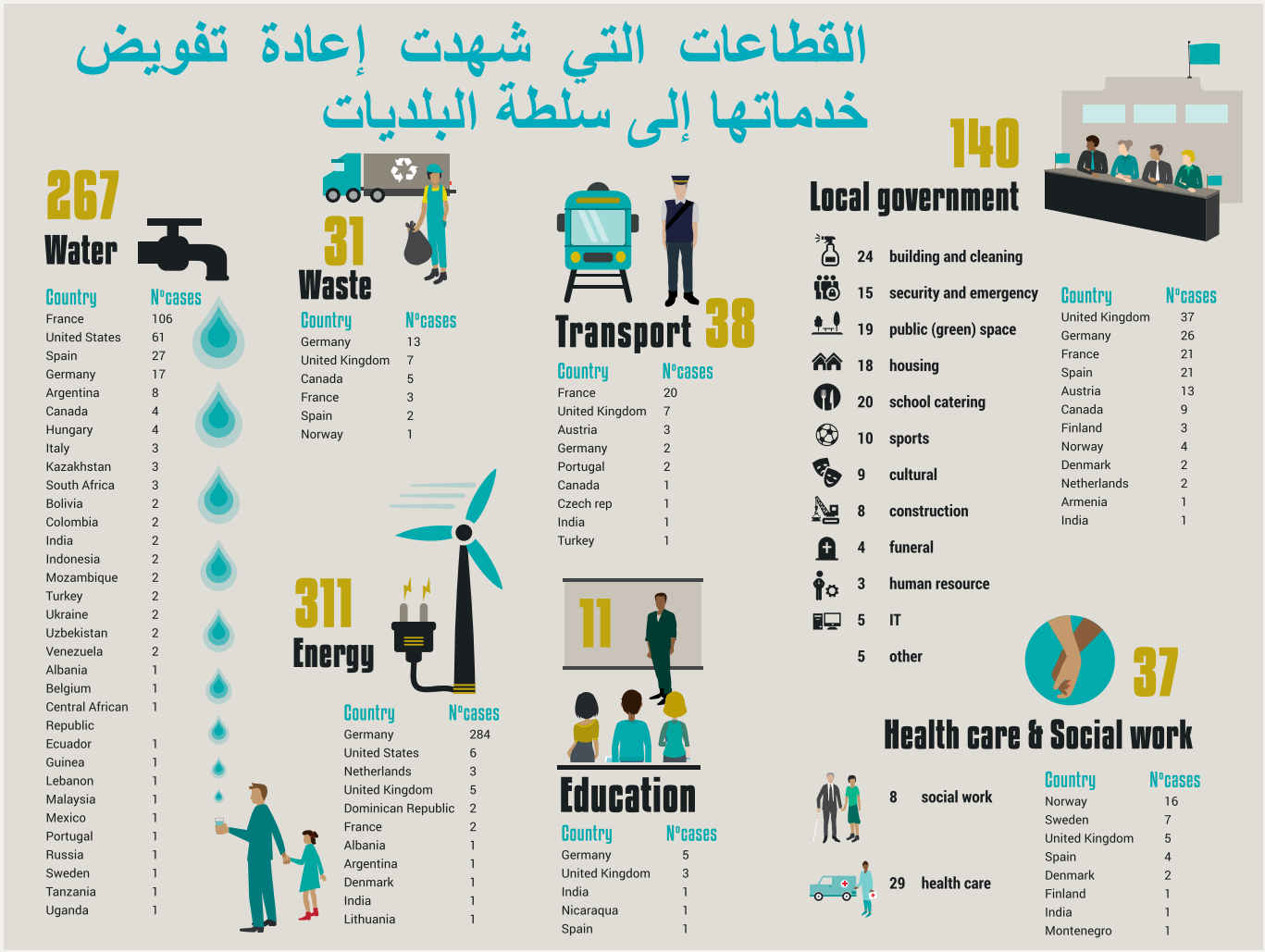

4 إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات عبارة عن استراتيجية أساسية للانتقال الطاقي وديمقراطية الطاقة

إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات لا تقتصر على القضايا المحلية والسياسات المحلية فحسب، بل هي في معظم الأحيان تتعلق بإيجاد حلول محلية فعالة للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. تمكن قطاع الطاقة، وفي ألمانيا على وجه خاص، من إبراز مثل هذا التوجه على النحو التالي: من بين 284 قضية لإعادة تفويض خدمات الطاقة إلى سلطة البلديات، تم إنهاء 166 شركة خاصة للكهرباء و/أو شبكات غاز و9 شركات لإمداد الكهرباء وإعادتها لسلطة المدن. في الوقت ذاته، تم تأسيس 109 شركة جديدة تابعة لسلطة البلديات (93 شركة كهرباء /شبكة غاز و16 شركة لإمداد الكهرباء).

منذ عصر تحرير سوق الطاقة خلال الثمانينات من القرن الماضي، أصبحت 4 شركات تسيطر على سوق الطاقة في ألمانيا، وعندما فشلت هذه الشركات العملاقة في التطرق إلى المطلب العام للانتقال إلى الطاقة المتجددة، تدخلت شركات جديدة عامة وتعاونيات للمواطنين لقيادة الانتقال الطاقي. تمكن هذا الحراك، الذي صاحبه تعهد بالتخلص التدريجي من الطاقة النووية، من اكتساب زخما كبيرا وانتصارات عديدة في مجال الانتقال إلى استخدام الطاقة المتجددة.

كما توجد قصص جديدة وثيقة الصلة في المملكة المتحدة حيث هيمن على سوق الطاقة 6 شركات ضخمة. تقوم 4 شركات جديدة تابعة للبلدية بتوفير الكهرباء بأسعار معقولة للمجتمعات، وعلى وجه خاص الأسر ذات الدخل المتدني التي تكافح من أجل تسديد فواتير الطاقة. ومثل شركة «روين هود انيرجي» في نوتينجهام، الأعمال الأساسية لشركة «وايت روز انيرجي» في ليدز تهدف إلى توفير الخدمات بكامل النزاهة والأمانة، وبأسعار غير هادفة للربح، من أجل وضع العملاء في صميم جميع نشاطاتها. في نفس الوقت، شركة «اور باور» في غلاسكو نشأت عن شراكة بين مؤسسات الإسكان الاجتماعي والحكومة الإسكتلندية بهدف توفير خدمات مقابل أسعار مقدور عليها.

3 إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات عبارة عن تصدي المجتمعات المحلية للسياسات التقشفية.

عمليات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات نابضة بالنشاط وبصورة خاصة في أوروبا، وتوجد أمثلة من جميع الدول الأوروبية وفي القطاعات كافة. فمثلا، سجلت 347 قضية في ألمانيا، 152 قضية في فرنسا، 64 قضية في المملكة المتحدة، و56 قضية في اسبانيا.

حركة إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات في أوروبا قد تعتبر تصد للسياسات التقشفية، أي رد فعل على التحررية المفرطة وسيطرة الشركات على الخدمات الأساسية. لكن ذلك لا يعني أن عملية إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات تكون دائما شديدة التسيس ولا يعني أنها حكرا لجانب واحد من الطيف السياسي. في الواقع، نرى شتى أنواع السياسيين ينفذون عمليات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات، وفي كثير من الأحيان يشكل التوافق بين مختلف الأحزاب المحلية محفزا لذلك. ان الانقسام السياسي وثيق الصلة كثيرا ما لا يتم بين الأحزاب بل على المستوى المحلي حيث يواجه السياسيون والمسؤولون احتياجات الشعب اليومية والاحتياجات القومية والأوروبية التي تنشأ عنها السياسات التقشفية والتخفيضات في الميزانية.

على عقود عامة. باختصار، منع تدفق الأموال إلى المساهمين في القطاع الخاص يتيح المجال لاستخدام أموال الضرائب بشكل فعال لتوفير خدمات عامة نوعية.

6 (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات يحقق خدمات عامة أفضل وأكثر ديمقراطية

قليلا ما تدور عملية إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات حول التغيير في هيكلية الملكية من القطاع الخاص إلى القطاع العام. إذ هي تتعلق بجوهرها في (إعادة) تأسيس خدمات عامة أفضل للجميع، ويشمل ذلك استعادة أخلاقيات وأسس الخدمات العامة، وإمكانية وصول الجميع إلى الخدمات العامة، والقدرة على تحمل التكاليف، وتأمين الشفافية والمسائلة تجاه المسؤولين المنتخبين والمواطنين، بدلا من التركيز فقط على عناصر الخدمة الأكثر ربحا. هذا هو السبب وراء تأسيس عدد كبير من المدن البريطانية لشركات طاقة جديدة تابعة لسلطة البلديات: للتخلص من المساهمين الخاصين والعوائد والمكافآت وتحويل التركيز على إمكانية وصول الأسر الأكثر فقرا للطاقة.

غالبا ما تشمل الخدمات العامة التي يتم تفويضها إلى سلطة البلديات على أشكال جديدة من مشاركة العمال والمواطنين. فعلى سبيل المثال، مشغلو المياه الجديدين في باريس وجرينوبل ومونبيلييه يصنعون القرارات بشأن إصلاح وتشغيل خدمات المياه بالتعاون مع المواطنين. في النرويج، التعاون الثلاثي في الحوار بين النقابات العمالية والبلدية والسياسيين المحليين لحل القضايا المتعلقة بمكان العمل تمكنت من تسجيل نجاحا في تحسين الخدمات العامة. كما ان مبادرات إطفاء الطابع الديمقراطي في الخدمات العامة تتمحور حول حركة إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلدية في اسبانيا التي ولدت في أعقاب الأزمة المالية العالمية من جراء المقاومة ضد عمليات الإخلاء وانقطاع المياه والكهرباء.

أخيرا، غالبا ما تكون عملية تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات الخطوة الأولى نحو

5 إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات يخفض التكاليف على السلطات المحلية

إحدى الحجج الرئيسية التي يقدمها مناصري الخصخصة ومؤيدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أن الحلول التي يطرحونها تكون أقل كلفة وأكثر اقتصادا من تلك التي يقدمها القطاع العام. لكن الواقع تحدى هذا الادعاء مرارا وتكرارا. التعاقد مع شركة خاصة لتقديم خدمة ما يتطلب ميزانيات أكبر ناتجة عن التحويل المباشر للسيولة إلى الشركات الأم والمساهمين. في مجال البنية التحتية، تعرض الشراكة بين القطاعين العام والخاص مستوى عال من التعقيد الذي يفيد المحامين والمدققين لكن يحقق قيمة مادية قليلة للمواطنين. التجارب التي مرت بها مدن عدة تمكنت من كسح الادعاء القائم على أن تكلفة الخدمات التي يقدمها القطاع العام أعلى من تلك التي يقدمها القطاع الخاص.

عندما قامت مدينة باريس بإعادة تفويض خدمات المياه إلى سلطة البلدية عام 2010، تمكن المشغل الجديد من تخفيض التكاليف على الفور بقيمة 40 مليون يورو – أي المبلغ الذي كان يقتطعه المشغل الخاص سنويا لصالح الشركات الأم. في مدينة نيو كاسل، قام فريق من البلدية بتحديث أنظمة تشغيل إشارات السكك الحديدية ونظام كابلات الألياف البصرية بتكلفة حوالي 11 مليون باوند (12.4 مليون يورو) مقارنة مع مبلغ 24 مليون باوند (27 مليون يورو) في حال تفويض العمل إلى شركة خاصة.

تمكنت مدينة بيرجن (النرويج)، التي شهدت إعادة تفويض مركزين لرعاية المسنين إلى سلطة البلدية، من إحراز فائض بقيمة 500,000 يورو بينما كان من المتوقع تحقيق خسارة بقيمة مليون يورو. في مدينة شيكلانا في إسبانيا، تم إعادة نقل 200 عامل من 3 مرافق تابعة للحكومة المحلية للعمل تحت سلطة البلدية، وبرغم ذلك تتوقع البلدية توفير مبالغ بنسبة تتراوح بين 16% و21% في ميزانيتها. انخفضت تكاليف جمع النفايات والنظافة من 19.5 مليون يورو إلى 10.5 مليون يورو سنويا في ليون (اسبانيا) نتيجة لإعادة تفويض هذه الخدمات إلى سلطة البلديات، وتمكن 224 عامل من الحصول

أثارت 20 قضية تحكيم دولي (10 في قطاع المياه، 3 في قطاع الطاقة، 3 في قطاع المواصلات، و4 في قطاع الاتصالات).

هناك وعي متصاعد بين المدن بأن نظام التجارة والاستثمار الحالي - وخاصة ما يشابه تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول - يحد بشدة من حيز السياسات التي تضعها الحكومات المحلية من أجل (إعادة) السيطرة على الخدمات والموارد المحلية. ومع كل مبادرة لإعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات يضاف سبب جديد على الأسباب ال 835 الحالية لمكافحة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

8 الدروس المستفادة: تجتنب الخصخصة من الأساس

ان ظاهرة تزايد عدد مبادرات إعادة تفويض الخدمات إلى سلطة البلديات تعكس فشل عدد كبير من مشاريع الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص في توصيل ما وعدوا به. في أغلب الأحيان، تكون عمليات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات استجابة جماعية من قبل السلطات المحلية والمواطنين تجاه إخفاقات الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

في الفصل السابع من «استرداد الخدمات العامة»، تحذر الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية من الوعود المالية الزائفة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. تقدم هذه العقود للسطات المحلية والوطنية، بما في ذلك حكومات بلدان الجنوب، كطريقة سهلة لتمويل البنية التحتية العامة من غير الاضطرار لاقتراض الأموال أو تفريغ خزائن الدولة لصالح الاستثمارات الرأسمالية اللازمة. ويبين المؤلفون أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي في الواقع ديون مخفية ذات تكلفة أكبر على المدى البعيد. تصمم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لخلق وهم للقدرة على تحمل التكاليف وإخفاء التكاليف والالتزامات الفعلية، الأمر الذي يسهل على إقناع المسؤولين على الشروع في المشاريع الضخمة التي لا تعكس تأسيس الخدمات العامة للمستقبل: مستدامة ومثبتة في الاقتصاد المحلي. يمكننا إيجاد الإلهام في المدن والقرى الأوروبية التي تهدف لتحقيق «صفر نفايات» من خلال خدمات النفايات التي أعيد تفويضها إلى سلطة البلديات، أو تلك التي تسعى لتوفير أغذية عضوية في مطاعم المدارس التي تم إعادة تفويضها إلى سلطة البلديات.

7 مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات تقدم 538 سببا لمكافحة صفقات التجارة والاستثمار

شهد العالم مؤخرا 835 مبادرة لإعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات، وذلك يقدم لنا 835 سببا لعدم التصديق على اتفاقية الاقتصاد والتجارة الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكندا أو أي صفقة تجارة واستثمار مشابهة. الحماية الاستثمارية التي تحتوي عليها معظم هذه الصفقات، المعروفة أيضا بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، تنطوي على ثمن باهظ لعمليات إزالة الخصخصة وإعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات إذ أن هذه الاتفاقيات الدولية تهدف في المقام الأول إلى حماية أرباح مستثمري القطاع الخاص الأجانب.

ان قضية ليتوانيا سالفة الذكر تبين لنا كيف سبب القرار الذي أخذته المدينة بخصوص إعادة تفويض خدمات التدفئة إلى سلطة البلدية في إثارة مطالبة تسوية منازعات بين المستثمرين والدول. يبين لنا السجل الطويل لحماية الاستثمار أن دول مختلفة تقاضت وفرض عليها غرامات بمئات ملايين الدولارات عندما قررت إنهاء مشاريع الخصخصة من أجل حماية المصلحة العامة. في بلغاريا، أقل تهديد لحماية المستثمر كان كافيا لإحباط خطط الحكومة المتعلقة بتنظيم استفتاء حول خدمات المياه في عاصمتها صوفيا. عندما يكسب المستثمر مطالبة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، يقوم دافعو الضرائب باسترداد مصاريف تلك المطالبة من الموازنات العامة، الأمر الذي قد يقلل من القدرة على تحمل تكاليف الخدمات العامة ويؤخر الاستثمارات الملحة. بينت دراستنا أن القرارات التي تمت بشأن إزالة خصخصة الخدمات العامة

9 عملية (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات توفر فرص جديدة لملكية عامة متنوعة وديمقراطية

الخدمات العامة لا تتسم بالكمال لمجرد أنها عامة، بل يتوجب أيضا تحسينها باستمرار وتجديد التزاماتها تجاه المجتمع. وان قمنا بتوسيع تعريفنا لكلمة «عامة» نتمكن من تصور سلسلة أوسع من مبادرات إزالة الخصخصة.

عدد كبير من قضايا إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات وتأسيس شركات عامة جديدة توفر الفرص لتجديد الالتزامات العامة وخلق مساحة لجهات فاعلة متعددة للمشاركة في إدارة توفير الخدمات العامة، وذلك يتخطى حدود الملكية العامة التقليدية التي تتضمن المجموعة التالية من النماذج الجديدة: شركات الطاقة التابعة للبلدية تتعاون مع الطاقة المجتمعية (في هامبورغ وبريستول)، المنظمات والشبكات فيما بين البلديات (خدمات المياه في فرنسا واسبانيا)، بالضرورة الاحتياجات الفعلية لشعوبها. بالمقابل، يبين مشروع عيادة الصحة العامة في دلهي إمكانية تنفيذ حلول فعالة من حيث التكلفة تضمن وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

درس آخر مفيد من التجربة الدولية هو أن العقود الخاصة غالبا ما تكون من الصعب تعديلها أو الفرار منها. ففي لحظة التوقيع عليها يتمكن موفري الخدمات من القطاع الخاص بربط الشروط التعاقدية بإحكام، وأي تغييرات لاحقة تحمل السلطات العامة خسائر بالغة. في حال إنهاء العقود، أو عدم تجديد العقود المنتهية، غالبا ما تواجه السلطات المحلية والوطنية معركة شاقة ومكلفة.

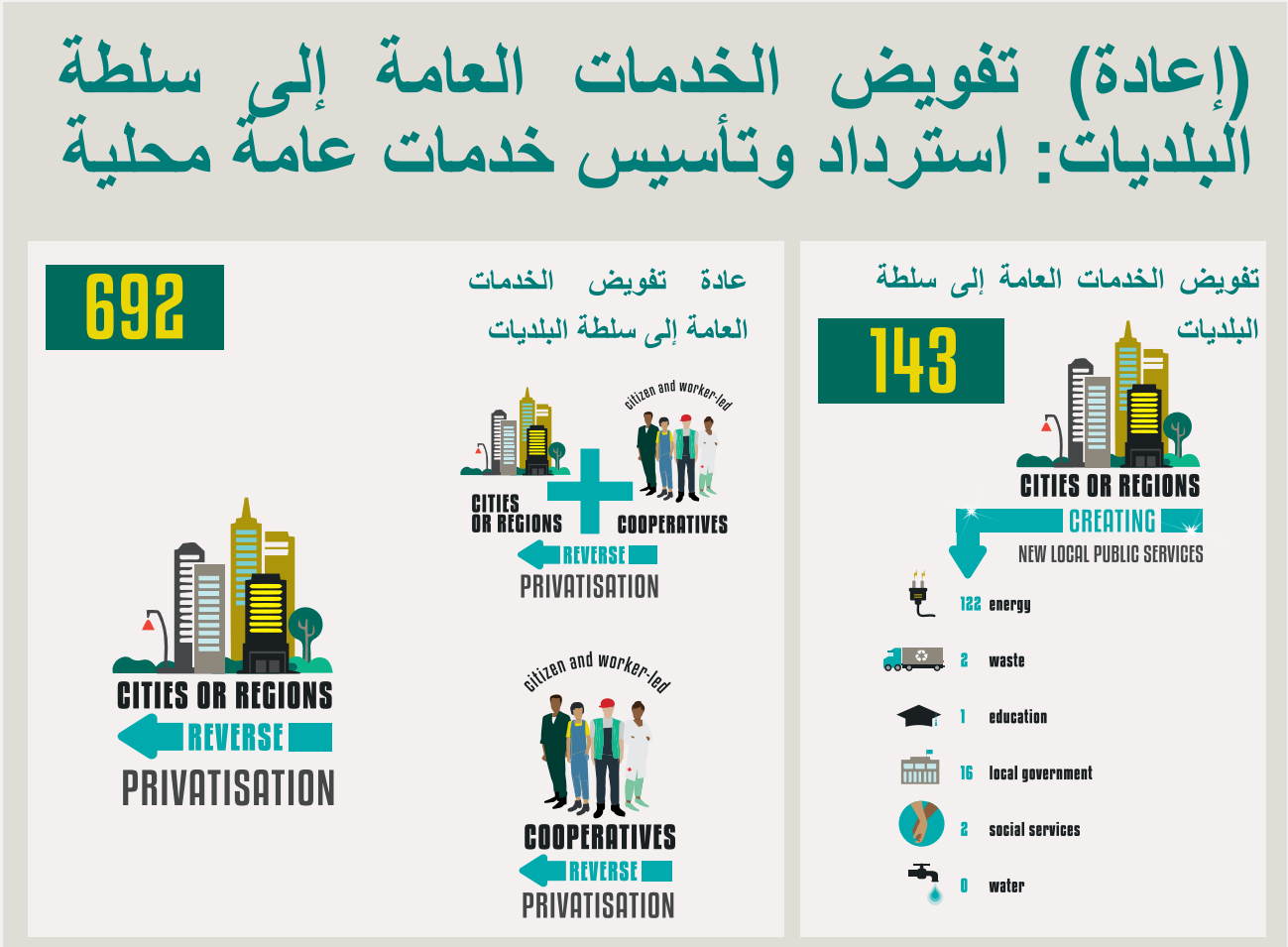

والعالمي من أجل تصويب نفوذ الشركات الكبيرة والحكومات المركزية والعقبات التي تفرضها.

مختلف أشكال الشراكات بين القطاعين العام والخاص آخذة في الازدهار، وبإمكاننا ملاحظة ذلك من خلال التعاون بين البلديات والمواطنين في ألمانيا والدول الأخرى لدعم الانتقال الطاقي الحقيقي. شركة الطاقة الجديدة التابعة لبلدية نوتينجهام عملت على تحفيز تجارب مشابهة في مدن أخرى، التي أدت في نهاية المطاف إلى تأسيس شراكات. الشبكات الفرنسية والكتالونية لمشغلي المياه العامة تحشد مواردها وخبراتها وتتعاون فيما بينها لتصدي التحديات الناجمة عن إعادة تفويض خدمة المياه إلى سلطة البلديات. أكثر من 200 بلدية في النرويج تمارس تعاون محلي ثلاثي مع النقابات العمالية من أجل تأمين خدمات عامة فعالة وديمقراطية. وأكثر من 2300 مدينة في جميع أرجاء أوروبا اتحدت لمعارضة اتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصفقات المشابهة المبنية على سياسيات التحرير والخصخصة. كما أن التحالف المتقدم في برشلونة والتحالفات الأخرى وثيقة الصلة في اسبانيا، عبرت عن رؤية «بلدية» عالمية تمارس من خلالها مختلف أشكال الديمقراطية المباشرة القائمة على المشاركة وتعمل بواقعية لإيجاد حلول للتحديات العالمية.

انتعاش مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات فتح فرص جديدة أمام المواطنين والعمال لاستعادة السيطرة الديمقراطية التي قضت عليها الخصخصة خلال العقود الماضية. ولدينا العديد من الأدلة التي تشير إلى قدرة الأفراد على استعادة الخدمات العامة وإعلان جيل جديد من الملكية العامة. لحسن الحظ، الزخم بدأ يتعاظم بينما تتحد مختلف الحركات والجهات الفاعلة لتحقيق تغيير إيجابي في مجتمعاتنا.

شركات الخدمات العامة المحلية التي يعود جزء من ملكيتها إلى العمال (شركة المياه في بوينس أيريس)، تعاونيات المستخدمين (مزرعة الرياح في كوبنهاغن)، تعاونيات المواطنين المرخصة الموفرة للخدمات (جزيرة كاواي ومينيسوتا في الولايات المتحدة)، الشراكات مع السلطات المحلية (غلاسكو، اسكتلندا)، وغيرها. الأمثلة سالفة الذكر قد تكون تصور لشكل الملكية العامة في المستقبل.

المجهود الكبير الذي تبذله كتالونيا من أجل إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات يعتمد أيضا على حركة المواطنين الذين لا يسعون لتحقيق عوائد للإدارة العامة كغاية في حد ذاتها بل كخطوة أولى نحو الإدارة الديمقراطية للخدمات العامة من خلال مشاركة مدنية مستمرة. قامت مدينة تيراسا في اسبانيا بإعادة تفويض خدمات المياه إلى سلطة البلدية عام 2016، وتواصل منصاتها المدنية المشاركة في تصميم الخدمة الجديدة للمياه العامة. شرعت المنصة المدنية وبعض الأعضاء من المجلس البلدي في تنظيم برلمان مواطني تيراسا والتصديق على التماسين ليتم عرضهما على المجلس البلدي لضمان أن استرداد المياه العامة في تيراسا هي خطوة نحو إدارة المياه باعتبارها منفعة عامة. إن نجاح عملية إعادة تفويض خدمات المياه إلى سلطة بلدية تيراسا وتنفيذ نموذج إدارة جديد بمشاركة حقيقية للمواطنين عبارة عن مشروع رائد هام للمدن الكتالونية والاسبانية الأخرى.

10 تعاون وبناء شراكات بين المدن التي تسعى لإعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات وجماعات المواطنين

تبين مبادرات (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات بأن المدن والجماعات المحلية لا تسعى وحدها لبناء خدمات عامة فعالة، متقدمة وديمقراطية. التجارب الناجحة لإعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات قادرة على إلهام وتمكين السلطات المحلية الأخرى على أن تحذو حذوها. نرى المدن والجماعات تتحالف مع كل قطاع في كل دولة وعلى المستويين الأوروبي

(1)

تستخدم جملة «إعادة تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات» للإشارة إلى عملية استرداد الخدمات المخصخصة أو التي تمت خصخصتها إلى سلطة وإدارة القطاع العام على المستوى المحلي. اننا ندرك أن المصطلح قد لا يكون مناسب تمام أينما استخدم، إذ أن في بعض الحالات، الخدمات المستردة إما كانت دائما تحت سلطة القطاع الخاص، أو لم تكن موجودة في الماضي. وفي هذه الحالات، يفضل استخدام جملة «تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات» من غير كلمة «إعادة». هناك أيضا أمثلة على الخدمات العامة التي أزيلت خصخصتها على المستوى المحلي، ونتعامل معها على حدة لكي نركز على الأنشطة المحلية وأيضا لأن أحد أشكال إعادة تفويض الخدمات إلى سلطة الحكومات (عندما يتعلق الأمر بمركزية السلطة أو الإنقاذ المؤقت للشركات الخاصة التي لم تتمكن من تحقيق نجاح) خارجة عن نطاق بحثنا.

أخيرا، توجد أمثلة عدة حول المواطنين والمستخدمين الذين يأخذون زمام المبادرة في استرداد الخدمات الأساسية من الكيانات التجارية وتشغيلها على أساس لا يهدف للربح. من ناحيتنا، تصنف هذه القضايا في خانة (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات بقدر ما هي موجهة نحو قيم الخدمات العامة والأهداف غير التجارية. بذلك يخدم مصطلح «إزالة الخصخصة» كمصطلح شامل ل (إعادة) تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات وإعادة تفويض الخدمات إلى سلطة الحكومات واسترداد الخدمات العامة بقيادة المواطنين – وجميعها تهدف إلى محاربة أضرار ومخاطر الخصخصة.

للاتصال بمعهد Transnational Institute +31 20 662 6608

ساتوكو كيشيموتو satoko@tni.org

لافينيا ستاينفورت l.steinfort@tni.org

ترانز ناشيونال انستيتيوت Transnational Institute عبارة عن معهد للأبحاث والمناصرة، ملتزم في بناء كوكب عادل، ديمقراطي ومستدام. لمدة تفوق الـ40 عام، خدم المعهد كرابط استثنائي بين الحركات الاجتماعية، العلماء الواعدين وصانعي القرار.

www.tni.org